

تحدي (إيقاف القتال وإطلاق النار والعنف والموت في سوريا) فاتح جاموس
مهمة رئيسية في الخروج من الأزمة الوطنية
مادة حوارية إلى مؤتمر فيينا (مبادرة السلام الأممية من أجل سوريا)
أولاً: مدخل مقارب في تحليل وتقييم الوقائع السورية:

تمثل هذه المقاربة وجهة نظر تيار (طريق التغيير السلمي) كطرف في إطار تحالفي جبهوي وصف (شعبي واجتماعي وسياسي) معارض واسع، لهذا الصف وجهة نظر في الوقائع السورية على مدى ثلاث سنوات، من الزوايا المعرفية كما التحليل والتقييم، وستكون منطلقاً لهذه المادة الحوارية، يمكن عرضها بصورة مكثفة على الوجه التالي:

بتسارع شديد تحول الحراك الذي انطلق في سوريا أواسط آذار\2011 إلى حالة أزمة وطنية شاملة* (1) مستعصية على العنف واستراتيجيات (كسر العظم) مستعصية بسبب الاستقطابات والانقسامات والتحالفات والتوازن الاجتماعي والسياسي والعسكري الداخلي، ثم الخارجي وخطورة التدخلات والسوية العالية جدا في ارتهان الأحداث وتطوراتها للعامل الخارجي، تحول الانقسام الوطني الأولي بسرعة من وضعية الاحتمال والالتباس وإمكانية القراءة الخاطئة بصفته انقساما ثنائيا ثوريا، يبين الشعب وصف الثورة من جهة، النظام والسلطة الديكتاتورية من جهة أخرى، تحول ذلك الالتباس وإمكانية الاعتقاد بوجود ثورة وشرط ثوري، ضرورة وإمكانية استخدام وسائل ثورية، وانتهى إلى انقسام وطني ثلاثي تتحدد أطرافه: بصف النظام الذي يعتقد من حيث الجوهر أن هناك مؤامرة خارجية ومهمته المركزية إسقاط المؤامرة وأدواتها الداخلية والخارجية، ولهذا الصف كتلة اجتماعية وشعبية متعددة الانتماء الوطني من منظورات مختلفة تحتضنه، وقسم مهم منها على استعداد للمضي مع النظام إلى حدود الموت، والصف الثاني لا يزال يقول بوجود ثورة وشروط ثورية وضرورة استخدام وسائل ثورية، كان ولا يزال هدفه المركزي إسقاط النظام، ولهذا الصف أيضا حاضن اجتماعي وشعبي مستعد بقسم منه للمضي معه إلى حدود الموت، وكان ذلك الحاضن الشعبي من البداية ذا طابع عام أحادي في جسده الطائفي، ورد فعلي لا يمثل تركيبة ديموغرافية متنوعة وطينيا (بينما اختلف وضع النخب المشتركة في الحراك بصورة جزئية وغير فاعلة)، ومع الأخذ بعين الاعتبار التطورات التي حصلت في هذا الصف انتقل النفوذ والحسم الاجتماعي والسياسي والعسكري إلى يد الإسلام السياسي الجهادي والتكفير (الجبهة الأصولية الفاشية)، وتراجعت طاقة التعبئة "الثورية" وتجندت المسلحين من الداخل إلى التعبئة والتجنيد الجهادي الارتزاق الخارجي، وهذا الصف "الثوري" هو الأكثر إرتياكا وتشردما وتناقضا وصراعا بين بعضه بأكثر الوسائل عنفا، وغاب داخله أي دور لأي قوى اجتماعية أو سياسية نخبوية ذات طابع ديموقراطي أو وطني أو ثوري من منظور غير إسلامي، وإن وجدت بعض مسميات سياسية أو نخبوية فهي بحالة تواطؤ شبه مطلق مع الإسلاميين ومع قوى التدخل الخارجية العالمية والإقليمية، أما الصف الثالث في الانقسام الوطني فهو منظومة القوى الاجتماعية والشعبية والسياسية الذي يعتقد بأن الأمر هو أمر أزمة وطنية تفرض قوة قوانينها في كل ميدان، كما تفرض ضرورة الانطلاق في مواجهة الأزمة وتصورات الحلول الخاصة بها من القوة الموضوعية والذاتية لوجود حالة أزمة وطنية شاملة مستعصية، وتمثل الكتلة الاجتماعية لهذا الصف غالبية كاسحة من كتلة الشعب السوري وفئاته، رفضت العنف بطرق عديدة، وتزايد باستمرار على حساب الكتلتين الأخرتين، في حالة تمثيل وتوازن ديموغرافي واجتماعي وطني عالي، وتتحدد المهمة المركزية لهذا الصف والمنظومة والتصور في: الخروج الآمن وبأقل التكاليف من حالة الأزمة والكارثة الوطنية وذلك عبر المنظومة البرنامجية والخطوات والمفاهيم الأساسية التالية ومنها* (2):

(1*) تكمن الأسباب الرئيسية في شروط تاريخية عديدة خاصة بالساحة السورية، منها طبيعة النظام الاجتماعية ودور نمط بورجوازية الدولة البيروقراطية في ذلك، خاصة توسيع الدولة ودورها و ربط مصالح فئات اجتماعية عدة بها، على رأسها مجموع الفئات الرأسمالية الكبيرة والمتوسطة (البورجوازية في صف الديكتاتورية)، غياب أي تراكم ديموقراطي وتقدم العصبية المتخلفة ما قبل وطنية على حساب عصبية المواطن، وارتباطا بهشاشة البنية الاجتماعية الفسيفسائية مذهبيا وإثنيا، تاريخ العنف في سوريا ووصولها بها أكثر من مرة إلى أشكال من الحرب الأهلية خاصة موجة الصراع الإرهابي العنيف الذي أطلقه الإسلام السياسي الأخواني وطليعته في السبعينات والثمانينات والآثار التدميرية لذلك الصراع وسبل ردود النظام عليه ذات الطابع العنفي بعيدا عن الحلول السياسية، ويجب التذكر أن العين الخارجية كانت دائما على سوريا من أجل التدخل في الشروط المناسبة، وذلك بسبب طاقتها الجيوسياسية ودورها القومي في الوعي والصراع مع الكيان الصهيوني وحلفائه العالميين والإقليميين. (2*) لمنظومة وجبهة قوى التغيير السلمي، ورقة خارطة طريق للخروج الآمن من الأزمة) أقرتها في مؤتمر لقوى المعارضة السلمية في دمشق بتاريخ 26\9\2012 وعلى أساسها وضعت ورقة تنفيذية تفصيلية لأي حوار وطني شامل، بشكل خاص إلى مؤتمر جنيف 2.

1- إطلاق حوار وطني شامل فوراً وكلما كان هذا متاحاً بين أطراف الانقسام الوطني الثلاثي، أي بين الأطراف المسؤولة عن الأزمة والمعنية بها، بين النظام، وأطراف المعارضة المسلحة والعنيفة بمجموعها، والمعارضة السلمية، بدون أي شروط مسبقة من قبل أي أحد على أحد، وبمن حضر بدايةً.

2- يمكن ويجب بدء الحوار بعملية تواتق جادة، وذلك عبر مجموعة ملفات وطنية مستعجلة هامة وحساسة، على رأسها وقف القتال والعنف والموت بصورة توافيقية متزامنة ومراقبة، أو عبر مشروع هدنة ذاتية من أي طرف، كل ذلك بشرط عدم استغلاله من الطرف الآخر، وفي كل الأحوال ليس هذا شرطاً، ولا يجب أن يكون شرطاً لبدء الحوار الوطني.

3- يبتغي الحوار الوصول توافيقاً إلى منظومة تشريعية، دستورية، قانونية وسياسية، وعقد اجتماعي -سياسي جديد، وكذلك التوافق على وسائط تنفيذ ذلك (حكومة وحدة وطنية، هيئة انتقالية الخ) لتجاوز الأزمة والمرحلة الانتقالية، وإجراء تغيير ديموقراطي جذري شامل يقطع الطريق على أي إمكانية في إعادة إنتاج الأزمة، ويجري ذلك بصورة تدريجية، تراكمية، وتتم عملية تشجيع الآخرين على الالتحاق به، وهذه عملية استحقاقاتها ندية أمام كل الأطراف على طاولة الحوار، وكذلك بنتائجه لاحقاً في العملية الديموقراطية الانتخابية.

4- هذا هو الوجه الأول والرئيسي، إنها العملية السياسية الضرورية والحتمية لوقف أولي للقتال والعنف، لكن هل هذا كافٍ لإنهائه؟ أو لوقفه بصورة جدية؟ هناك واقع آخر، ولوحة قوى أخرى، ووجه آخر يجعل ذلك الأمر معقداً وصعباً جداً إن لم يكن مستحيلاً في المدى المنظور، ماذا نعني بكلامنا؟!.

ثانياً: تدقيق إضافي في اللوحة والوقائع والتقييم (عقبات هائلة أمام تحدي وقف العنف):

1- إن الأطراف المتصارعة عنفياً على الأرض ليست جاهزة بمجموعها لإطلاق العملية السياسية الحوارية غير المشروطة، بالتالي لديها إرادات متناقضة بخصوص وقف العنف والقتال، بل لديها حتى الآن وجهات نظر متشددة وقصوية تجاه بعضها، بإزاحة النوايا جانباً، وبالتغاضي الآن عن الأسباب والشروط التي أحاطت وحددت اشتراك النظام بالعملية السياسية في جنيف 2، فإنه أثبت جاهزيته الشكلية على الأقل، أطلق مبادرة متكاملة العناوين والموضوعات والأهداف، واعترف أن هناك أزمة وطنية المطلوب حلها بصورة سياسية، وأكد أنه جاهز للحوار مع كل الأطراف بدون شروط مسبقة، كما جاء بدون مشاكل إلى جنيف، كما كان ولا يزال طرف النظام هو الأكثر تماسكاً في مجمل هذه العملية، أما القسم الرئيسي الفاعل والمقرر من أطراف المعارضة المسلحة (كله ديني متطرف) فقد أثبت بوضوح وحزم أنه غير معني أبداً (على الأقل حتى الآن) بالعملية السياسية الحوارية والتفاوضية مع النظام، أو أي طرف وطني آخر، بل هو معني باستراتيجية مواجهة النظام عسكرياً وعنفاً لإسقاطه، أما الطرف المعارض الذي وافق على العملية السياسية حتى الآن، فهو القسم الأكثر ضعفاً من منظور الفعالية السياسية والعسكرية (قسم محدد من ائتلاف الدوحة) هذا إن لم نقل أنه فاقد لأي فعالية، وشارك بعد صراعات وتهديدات وانقسامات مع أطراف في مجلس استانبول، أظهرت الأخيرة أنها مستعدة للعودة إلى صفوف الائتلاف بعد إقراره بفشل جنيف 2، وأثبت الطرف المحاور أنه جاهز للعودة إلى التطرف ومجاملة أطرافه أو الخضوع لها.

2- إن القسم الذي وافق واشترك في جنيف 2 من ائتلاف الدوحة، والذي يُقدم للعالم من قبل أمريكا والغرب بأنه طرف المعارضة المسلحة المعتدل، تميز ليس فقط بضعف فعاليته، بل أيضاً بخضوعه التام للأطراف الأكثر قصوية وتعصباً، فكان يتشدد في طروحاته، كما أصر على طرح وجهة نظر جوهرها لا يقوم على أساس أن هناك أزمة وطنية مستعصية على الحلول العنيفة، بل على أساس أن هناك ثورة والنظام مهزوم وهالك لا محالة، وعليه تسليم السلطة لا غير، ليس هذا فحسب، بل أصر وفد الائتلاف على الاستمرار باستخدام السلاح والعنف كوسيلة لإيقاع الهزيمة بالنظام، وكوسيلة لتحقيق العملية السياسية التي يريدها هو، أي ثقافة العنف والقتال والأهداف القصوية غير العقلانية.

3- ومن المضحك المبكي أن وفد ائتلاف الدوحة (المعتدل والديموقراطي) قد مارس نهج وعملية القمع والعزل والإزاحة لغيره من المعارضة الداخلية، أو قبولها تحت إبطه أو مظلتها، كما حصل مع هيئة التنسيق في كل اللقاءات والاتفاقات، بل التخلي السريع باستهتار عن أي اتفاق قد حصل معها، أصر على شرعية تمثيله ووجوده الأحادية التي اكتسبها مفروضة من العالم الأمريكي والغربي والخليجي، ليس هذا فحسب، بل كان مستقوياً كلياً بالعامل الخارجي والتدخل الخارجي، حتى في جلسات جنيف 2 الحوارية العلنية وكواليسها، ووافق بسرعة على التشدد الأمريكي والغربي العسكري في نهاية الجولة الثانية.

4- وإذا صدقنا مجازاً أن ائتلاف الدوحة معني بالعملية السياسية، وأن مشروعه يتحدد بالتغيير الديموقراطي الفعلي، بالتغاضي عن الوسائل التي يستخدمها، وعن تحالفاته الخارجية، وعن ثقافته، وعن ضعف أو غياب فعاليته

على الأرض، فماذا نسمي مشروع القوى الأصولية الجهادية الإسلامية الحاسمة في الميدان العسكري الجغرافي، هذه القوى المستفيدة من القسم الأكبر للدعم اللوجستي الخارجي، والتي لا تسمح لأحد بالتمون عليها وفرض اشتراطات سياسية أو غيرها، إن مشروعها الفكري والثقافي والسياسي، ومن منظور حضاري تاريخي هو مشروع فاشي بامتياز، مشروع اكتساح الوطن بالظلامية، مشروع تدمير الدولة وليس فقط إسقاط النظام، مشروع تدمير الإنسان السوري، والوقائع الشاملة التي فرضتها في أماكن نفوذها تدل بصورة صارخة على ذلك، والمسألة بهذه الحالة ليست مسألة إرهاب فحسب وضرورة مكافحته، بل مسألة قيام وتقديم كاسح لنفوذ جبهة أصولية فاشية غير معنية إطلاقاً بالعملية السياسية، هكذا تصبح غير معنية أبداً بوقف القتال والعنف.

5- هناك التباسات شديدة في مفاهيم العنف والقتال والعسكرة والسياسة بين أطراف المعارضة المسلحة، حتى الأطراف التي يروج لها أنها معتدلة كائتلاف الدوحة والجيش الحر تقيم علاقات مشبوهة جداً مع الخارج الأمريكي والإسرائيلي، وقسم كبير منها يصبح أكثر فأكثر تورطاً وارتهاً لاستراتيجيات خارجية، وأكثر ارتهاً لحاجاته ومصالحه العسكرية اللوجستية والمادية المختلفة، فيصبح موقفها من العملية السياسية الوطنية أكثر ارتهاً للخارج، إن وقائع اللعب على الحدود التركية مع النظام التركي ومطامعه الجيوبولسياسية في سوريا، ووقائع اللعب في الجولان ومع الكيان الصهيوني ومطامعه لدلائل خطرة على الارتهاً الخارجي الأكثر خطورة، كما يعقد بشدة أي إمكانية لوقف القتال والعنف.

6- ولا بد من التأكيد، على الرغم من جنيف 1، ووجنيف 2، والإيحاء أن العالم الدولي والخارجي المقرر والفاعل قد غدا متفقاً على ضرورة العملية السياسية في سوريا، إلا أنه فعلياً غير متفق عليها وعلى ضرورتها حتى الآن، وهناك تناقضات كبرى في مواقف وتصورات الدولتين الراعيتين حول الأزمة السورية، وأهمية العملية السياسية، وضرورة وقف العنف والقتال، هناك فروقات شاسعة في خطاب كل منهما، وفي الاستراتيجية تجاه المطلوب داخل سوريا، وفي الوسائل المطلوبة من أجل ذلك، لا تزال أمريكا والعالم الغربي مع استمرار استراتيجية ونهج وسياسات الدمار الذاتي السوري، مع الشرذمة والانقسامات حتى داخل صفوف المعارضة المسلحة، مع العنف وتطوير وسائله العسكرية، وكل ذلك يسمح للغرب وأمريكا بالاستمرار باستراتيجية دعم الكيان الصهيوني وإبقائه الطرف الحاسم بالقوة والتفوق، وكذلك استراتيجية إضعاف الجميع وتدميرهم للتحكم السهل بهم، وعلى العكس من ذلك يبدو الخطاب والثقافة الروسية الدبلوماسية والسياسية، وإذا أخذنا بعين الاعتبار دخول قضايا وساحات ومشاكل دولية أخرى على الخط (أوكرانيا مثلاً) نستطيع التصور أكثر فأكثر حتمية تطور الخلافات والتناقضات في مواقف الدولتين الراعيتين، وتصور ابتعادهما أكثر فأكثر عن التوافق الفعلي والجدي تجاه الأزمة السورية وضرورة وقف العنف والقتال.

7- أخيراً وحتى الآن هناك حالة غياب تامة لأي جهد وطني مشترك وموحد بين أطراف المعارضة الوطنية الداخلية، بشكل خاص بين هيئة التنسيق، ومنظومة قوى التغيير السلمي، على الرغم من استماتة وإصرار الأخيرة من أجل ذلك، وهيئة التنسيق تسحب نهج ومنطق ائتلاف الدوحة والنظام القمعي والعزلي والاستبعادي القمعي على بقية أطراف المعارضة الداخلية، وتصر أنها الطرف الوحيد صاحب الحق الشرعي بإدارة وتوجيه مركز المعارضة وإدخال الأطراف إلى عالمه، وهيئة التنسيق مصرة بالمقابل على الحوار والتقاطع والتنسيق مع ائتلاف الدوحة، ولكل ذلك أسباب حقيقية عميقة تقوم في حدود التقاطعات مع الائتلاف في الانطلاق أن هناك ثورة وشروط ثورية (على الأقل لم تقم هيئة التنسيق بأي مراجعة جدية لتغيير موقفها في قضية الثورة) والارتكاز مثله على فكرة خطيرة أساسها أن المركز الأمريكي والعالم الغربي والخليجي (القطار وعربته القيادية) قد قرر إجراء تغيير حتمي على النظام وسوريا، بالتالي تتحدد الشطارة وضرورات الفعل السياسي ركوب هذا القطار، وهكذا يصبح التنسيق والتحاليف مع ائتلاف الدوحة حتمياً، كما أن الأهداف المركزية لهيئة التنسيق لم تتغير فعلياً وتتجسد بأولوية مواجهة النظام وإسقاطه أو تغييره، أو انتقال السلطة السلس، وليست الأولويات التي تفرضها حالة وجود أزمة وطنية شاملة مستعصية، هذا دون أن ننسى استراتيجية الهيئة في الاعتماد على محصلة القوى والجهد الدولي في فرض الحلول التوافقية أو غير التوافقية على النظام أساساً، وموقفها البراغماتي المحير من الجامعة العربية ومبادراتها، وكذلك من ظاهرة الجيش الحر وتفسير أو تبرير بعض العنف الآخر على الأقل، وبالطبع لا يزال النظام مصراً على احتكار نهج إدارة البلاد والأزمة، مصراً على تعييب أي جهد وطني داخلي مشترك، مصراً بالتالي على عدم قطع أي خطوة في اتجاه مؤتمر الحوار الوطني الداخلي الشامل، وكل هذا الشرط الداخلي بدوره يعيق جداً الإطلاق الفعلي للعملية السياسية الجديدة، بالتالي إمكانية وقف القتال والعنف.

السؤال الآن وبعد ذلك، هل يمكن إيقاف القتال والعنف والموت في سوريا؟ وكيف ننجز ذلك التحدي؟

- 1- يجب أن يكون الجواب من منظور الحتمية التاريخية، ومنظور حتمية فعل قوانين الأزمات الوطنية الكبرى، حتى المستعصية منها، في حتمية الحوار أخيرا والخروج بحلول سياسية، يجب أن يكون الجواب نعم!
- 2- لكن لا توجد أبدا أية شروط أو أسباب تسمح بوقف شامل للعنف والقتال والموت في سوريا، لا في المدى المنظور ولا في المدى القريب.
- 3- هناك إمكانية بالتالي لمتابعة واستكمال العملية السياسية التي انطلقت في جنيف²، لحمايتها وتطويرها باستكمال بعض الشروط الممكنة، وعلى رأسها تحقيق عملية توافق في تمثيل الانقسام الوطني الثلاثي، وحضور بقية أطراف المعارضة الداخلية، منظومة قوى التغيير السلمي وهيئة التنسيق، وبقية إطارات المعارضة الداخلية كتيار بناء الدولة، وهيئات حقوقية وأهلية بمسميات مختلفة، وبعض الأطراف الحزبية الجديدة الجادة في مفهوم المعارضة وممارسته، والفعاليات الاجتماعية والشعبية.
- 4- وتصبح هناك إمكانية في خلق نواة للتوافق، وإمكانية في متابعة الحوار للوصول إلى توافقات تدريجية وتراكمية، وتنفيذها عبر وسائط توافقية أيضا، وتشجيع أطراف أخرى على الالتحاق بالعملية، وكلما كان هذا جديا تتقدم إمكانية خلق تناقضات في صفوف القوى المسلحة العنيفة، والبدء الجزئي بوقف القتال والعنف هنا وهناك، وتتقدم عملية محاصرة العنف الأكثر أصولية وتطرفا.
- 5- وبدون أي شك يجب على القوى الداخلة في الحوار والعملية السياسية أن تكون متفقة على دور الدولة ومؤسساتها المركزية (الجيش، والخدمية الرئيسية، وغيرها) على تعزيز ذلك الدور ومركزيته، وليس تعزيز دور السلطة، بل تخليصها من عملية ابتلاع الدولة واحتكارها على مدى عقود وتسخيرها لصالحها، وهذا ممكن ومتاح بالاتفاق على أولويات العملية السياسية، ومنها بصورة واضحة وصريحة في الوقوف بجهة واحدة واسعة، اجتماعية وشعبية وسياسية في مواجهة الجبهة الأصولية الفاشية، وقيام هيئات عمل وطني مشتركة، بقيادة وإدارة تشاركية مختلفة جذريا عن منطق احتكار وإدارة السلطة سابقا، وذلك حتى تجاوز المرحلة الانتقالية، وتعزز العملية الديمقراطية.
- 6- إن جبهة واسعة لمواجهة الجبهة الأصولية الفاشية، ستكون قادرة على محاصرة العنف الآخر وتضييقه وقطع الطريق عليه، ثقافيا وسياسيا ودعائيا، وكذلك بالقتال الفعلي ضد الفاشية لهزيمتها عسكريا بتعزيز دور الجيش والظواهر العسكرية الشعبية الداعمة، وسيفتح الطريق فعليا أمام اختراقات جديدة في انزياحات بالمواقف العالمية وقيام جبهة لمحاربة الأصولية الفاشية.
- 7- للأسف هذه عملية معقدة، طويلة وممتدة زمنيا، لكن يمكن البدء بها فعليا بحوار من داخل سوريا، لخلق سياقات مختلفة وأكثر جدية من جنيف، وأقل خطورة في النتائج والآثار والارتهان للخارج، وهذه العملية أخيرا هي الأقل كلفة أو الأكثر أمانا بالمعنى الواقعي. وترسم إمكانية البدء بإنجاز تحدي وقف القتال والموت والعنف، حتى إنهائها.

فاتح جاموس (طريق التغيير السلمي)

فينا 3\7\2014